

## تحديث لبيان الإقبال على المخاطر في الصندوق

الوثيقة: EB 2025/145/R.25

بند جدول الأعمال: 8(أ)

التاريخ: 5 أغسطس/آب 2025

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للموافقة

مراجعة مفيدة: بيان الإقبال على المخاطر في الصندوق (EB 2021/134/R.21/Rev.1)

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التحديث المقترن للسياسة.

الأسئلة التقنية:

**Roger Fischer**

مدير وكبير موظفي إدارة المخاطر

مكتب إدارة المخاطر المؤسسية

البريد الإلكتروني: r.fischer@ifad.org

## تحديث لبيان الإقبال على المخاطر في الصندوق

- 1 جرى وضع بيان الإقبال على المخاطر في الصندوق، الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2021، بهدف توضيح كيفية تعامل الصندوق مع المخاطر وإدارتها، مع مراعاة البيئة التي يعمل فيها الصندوق. ويطلب إدراج العمليات غير السيادية خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، الممولة من خلال 90 مليون دولار أمريكي من الموارد المفترضة للصندوق، والمدعومة بمبلغ 18 مليون دولار أمريكي من الموارد الأساسية، تحديثاً لبيان الإقبال على المخاطر ليتضمن نهج الصندوق إزاء المخاطر وإدارتها بالنسبة لهذا النوع من العمليات. ولا ينطبق بيان الإقبال على المخاطر، كما جرى تعديله، على العمليات غير السيادية الممولة من خلال الموارد التكميلية.
- 2 ولا يمثل إدراج العمليات غير السيادية في عمليات الصندوق الممولة من الموارد الأساسية والموارد المفترضة انحرافاً عن مسار التزام الصندوق بمواصلة العمل سعياً لتحقيق رسالته وأهدافه الاستراتيجية، مع الحفاظ في نفس الوقت على استقراره المالي. ويسعى الصندوق، من خلال العمليات غير السيادية، إلى مواصلة تخصيص موارده من أجل تنفيذ مهمته. ولتحقيق هذه الغاية، تقييم الإدارة باستمرار قدرة الصندوق على المشاركة في المشروعات غير السيادية المتوازنة مع رسالتها، مع الحفاظ على مستويات كافية من السيولة والرسملة. ويعتبر تقييم قدرة الصندوق على تحمل المخاطر عاملًا حاسمًا، نظراً للمحدودية قدرة المؤسسة على توليد رأس المال داخلي، مما يتطلب تجنب أي تأكّل في رأس المال لضمان استدامتها المالية في الأجلين القصير والطويل.
- 3 ويُطبّق بيان الإقبال على المخاطر على العمليات غير السيادية لسبعين: أولاً، من منظور استراتيجي، وبينما يمثل توسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص مجال تركيز ذا أولوية، سيقى الصندوق موجهاً بشكل أساسي نحو تمويل العمليات السيادية؛ ثانياً، من منظور مالي، يظل الصندوق ملتزماً بالحفاظ على تصنيفه الائتماني من فئة AA+ وتجنب أي أثر جوهري على نقاط قوة تصنيف الصندوق (مثل الرسالة، والحكومة وأهمية السياسات).
- 4 وكما هو مبين في بيان الإقبال على المخاطر، ينظم تصنيف المخاطر في الصندوق على ثلاثة مستويات:
- (أ) مجالات المخاطر (المستوى 1)، التي تمثل الفئات الأساسية للمخاطر التي يتعرض لها الصندوق؛
  - (ب) المجالات الفرعية للمخاطر (المستوى 2)، التي تمثل المكونات الرئيسية والدائمة في كل مجال من مجالات مخاطر المستوى 1؛
  - (ج) محركات المخاطر (المستوى 3)، التي تمثل المحركات الرئيسية للمخاطر التي يجري رصدها في إطار إدارة المخاطر ويبلغ عنها باستخدام المؤشرات الرئيسية المعمول بها للمخاطر.
- 5 وترتبط العمليات غير السيادية بشكل رئيسي بـ **مجال المخاطر المالية** (المستوى 1)، أو مخاطر الخسائر المالية الناتجة عن عدم قدرة الصندوق على إدارة الموارد المالية بطريقة فعالة واقتصادية، والوفاء بالالتزامات المالية.
- 6 وتتطوّي العمليات غير السيادية عموماً على مستوى أعلى من مخاطر الائتمان (المستوى 2)، وهو ما يشير إلى مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم قدرة المفترض أو الطرف المقابل على سداد قرض أو سداد قرض أو الوفاء بالالتزامات التعاقدية. ومع ذلك في الاعتبار، يبقى مستوى إقبال الصندوق على مخاطر الائتمان متواسطاً.
- 7 وفيما يتعلق بالتمويل بالديون والرسملة (المستوى 2)، والذي يُعرف بأنه الخطير المتعلق بإمكانية عدم كفاية الرسملة أو الوضع الرأسمالي للصندوق لضمان قدرته على الاستمرار كمؤسسة قائمة، فإن مستوى إقبال

الصندوق على هذه المخاطر منخفض، ومن الآن فصاعدا ستكون مشاركة الصندوق في مشروعات العمليات غير السيادية تدريجية. وسيُعرّج حجم العملية غير السيادية على أساس كل حالة على حدة، مع مراعاة تطور جودة الثقافة، بالإضافة إلى توافر الموارد المالية في دورة تجديد الموارد ذات الصلة. وأخيرا، يشير المجال الفرعي الأخير للمخاطر المالية إلى السيولة والتمويل (المستوى 2)، أو مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم القراءة على تلبية الاحتياجات من التدفقات النقدية في الوقت المناسب. ويعتبر مستوى إقبال الصندوق على هذا المجال الفرعي منخفضا.

-8 **المخاطر الاستراتيجية** (المستوى 1) تشير إلى المخاطر التي تهدد قدرة الصندوق على تحقيق رسالته وتتنفيذ استراتيجياته وبلغ أهدافه. ويبيّن النهج المتبع إزاء المخاطر الاستراتيجية (المستوى 1) ومعايير مجالها الفرعي (المستوى 2) في سياق العمليات غير السيادية كما هو عليه في سياق العمليات السيادية في الصندوق.

-9 **المخاطر التشغيلية** (المستوى 1) هي المخاطر الناتجة عن عدم كفاية أو قصور في العمليات الداخلية والموظفين والنظم، أو الناتجة عن الأحداث الخارجية التي قد تؤدي إلى خسارة مالية أو الإضرار بسمعة الصندوق. وسيحافظ الصندوق على الإقبال الحالي في مجال المخاطر التشغيلية (المستوى 1) ومجالاتها الفرعية (المستوى 2) عن طريق مواصلة تنفيذ الضوابط الضرورية وإجراءات إدارة المخاطر التشغيلية في سياق العمليات غير السيادية.

-10 **مخاطر تنفيذ البرامج** (المستوى 1) هي المخاطر التي تهدد قدرة الصندوق على تحقيق النتائج المتوقعة في مشروعاته أو برامجه أو استراتيجياته، ومخاطر العواقب غير المقصودة. وسيحافظ الصندوق على مستوى الإقبال الحالي لديه في مجال مخاطر تنفيذ البرامج (المستوى 1) ومجالاتها الفرعية (المستوى 2) في سياق العمليات غير السيادية. وسيكون نهج المخاطر إزاء العمليات غير السيادية متتناسبًا ومتكييفًا مع الجوانب الفريدة لهذه الأنواع من المعاملات.

-11 وفيما يتعلق بالمخاطر القانونية ومخاطر السمعة، فهي فئات مخاطر شاملة شاملة في جميع عمليات تسيير الأعمال في الصندوق وتشكل جزءاً من مجالات المخاطر الأربع (المستوى 1). ويمكن لمخاطر السمعة أن تؤدي إلى التشكيك في مصداقية الصندوق، مما يخلق فجوة بين أداء الصندوق أو سلوكه، وتوقعات/تصورات أصحاب المصلحة.

-12 وأخيرا، **تعرف المخاطر القانونية** بأنها أي مخاطر تتطوّر على خسائر مالية، أو إضرار بالسمعة، أو تعطل في العمليات، تنشأ عن عدم الامتثال لقواعد وأنظمة الصندوق أو التزاماته التعاقدية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تتجسد المخاطر القانونية في تقويض امتيازات الصندوق وحصانته. ونظراً لتزايد المخاطر القانونية المرتبطة بمعاملات العمليات غير السيادية، فقد تتطلب العمليات غير السيادية من الصندوق اتخاذ تدابير قانونية إضافية لحماية مصالحة.